الفرد والدولة

المذاهب السياسية التى تسترعى النظر فى العصر الحاضر أربعة مذاهب، وهى : النازيةوالفاشية والشيوعية والدمقراطية، وهى على ما بينها من نواحى الخلاف وأوجه الشبه تلتقى وتفترق عند نقطة هامة ، وهى علاقة الفرد بالدولة ، فالنازية والفاشية والشيوعية تعتقد أن إرادة الدولة ومصلحتها فوق إرادة الفرد ومصلحته ، وأن الفرد وسيلة من وسائل الدولة وأداة من أدواتها بل هو محض تجريد ولا حقيقة له إلا باندماجه فى الدولة وتفانيه فيها . أما الدمقراطية فانها تعترف بوجود الفرد ، وتحترم إرادته وتعمل على إعلاء شأنه وإنماء شخصيته .

ومسألة سيادة الدولة ومدى علاقة الفرد بتلك السيادة فى طليعة المسائل التى يقوم حولها الجدل ، ويستفيض البحث فى العصر الحديث ، وقد كانت فكرة سيادة الدولة على الدوام من الأفكار التى يتناولها قادة المفكرين السياسيين ويعرض لها الباحثون فى التاريخ والسياسة والاجتماع ، وقد تناوبت العصر الحاضر ظروف سياسية وأحداث جمة استوجبت إعادة النظر

فى هذه الفكرة وعرضها من جديد على محك البحث . وسيادة الدولة عند الفاشيين والنازيين ليست مثارا للجدل والمناقشة ، وإنما هى من الأمور المقطوع بصحتها والمسلم بها ، وقد كان ذلك مما زاد العناية ببحثها والإقبال على تدبرها ، حتى أصبح الحديث عنها غير مقصور على رجال السياسة وعمداء القانون .

والفكرة القائلة بسيادة الدولة المطلقة تستمد قوتها من مصدرين مختلفين من مصادر التفكير اليونانى ، فقد كان فى التفكير اليونانى نزعة ترمى إلى اعتبار الدولة وحدة كلية قائمة بذاتها ، مكتفية بنفسها ، مستغرقة للمجتمع بأسره ، وأفلاطون نفسه يأخذ بهذا المذهب ، وارسطو يعلن فى بحوثه السياسية أن من طبيعة الدولة الاكتفاء بنفسها ، والعلاقة الوحيدة عندهما بين الدولة والدول الأخرى هى علاقة العداء والمنافسة والكراهة المتأصلة ، ولذا كانت علاقة الحكومات اليونانية بعضها ببعض قائمة على العداء المستمر والتربص الدائم ، وقد ردد الفيلسوف هوبز ذلك حين قال « الدول بطبيعتها أعداء » .

ونلمح من ثنايا ذلك أن ما يعتبره بعض المفكرين علاقتين

متمايزتين ، وهما علاقة الفرد بالدولة من ناحية ، وعلاقته بالنوع الانسانى من ناحية أخرى ، لا وجود له فى هذا النمط من التفكير ، لأن الدولة مستوعبة لجميع الأفراد ، وحقوقها مقدمة على حقوقهم ، ومكانتها هى المكانة السامية المرموقة ، فهى ملاذ الفرد وكهف رجائه .

وتصور مفكرى اليونان للطبيعة الإنسانية هو المصدر الثانى الذى تستمد منه النظرية قوتها ، وذلك لأن الكثيرين ممن تحدثوا عن النظريات السياسية يستمسكون بالرأى الذى يذهب إلى أن حقيقة الفرد هى تلك الشخصية المنفردة الحائرة التى يعرفها الفرد فى تلك الحالة الخيالية الافتراضية المسماة « حالة الطبيعة » وذلك قبل أن يدخل المجتمع ويخضع لأحكامه ويحمل أعباءه ، والمجتمع فى زعم أصحاب هذه النظرية بناء صناعى متكلف قائم على تعاقد محدود دخل بموجبه الفرد إلى المجتمع ليضع حدا للحالة الطبيعية التى كان يرتع فى بحبوحتها وينعم فى ظلالها ، حيث لا ترهقه سلطة ولا يقيده قانون ، وهذه النظرية فى تعليل نشوء المجتمع هى نظرية « العقد الاجتماعى » .

ولكن أفلاطون وارسطو يريان غير ذلك ، ويذهبان مذهباً

آخر ، فالانسان عندهما حيوان اجتماعى ، وما دام الانسان مدنيا بالطبع فمن الطبيعى أن يعيش فى المجتمع ، وحياة الفرد فى عزلته عن بنى الانسان حياة غير طبيعية ولا مألوفة ، وطبيعة الفرد لا يسترسل نماؤها ويطرد تقدمها إلا بين أحضان المجتمع ، والمجتمع يتيح للانسان الفرصة لاختبار طاقته وتحقيق مطالبه ، والإنسان فى مخالطته لانداده وزملائه فى المجتمع يحفز مواهبه ، وينمى قدراته ، ويستكمل شخصيته ، فهو فضلا عما يشعر به من الأمن والطمأنينة فى كنف المجتمع وحمى الدولة مدين لها بواجب الشكر لأنها تمنحه شخصيته فى ثرائها الجم وقوتها الفياضة .

وعلى أساس فكرة الدولة من حيث هى ضامنة لحقوق الفرد ومجيرة له من أخطار الفوضى ودياجير الحرية السلبية ، وخالقة لشخصيته ، أقام الفيلسوف الألمانى هجل بناءً فلسفيًّا محبوك الأطراف ، متسق المنطق . وعند هجل أن القوم فى المجتمع يستمتعون بحرية أصدق أثرا وأعظم وقعا من تلك الحرية الغارقة فى الفوضى التى خلعوا ثوبها عند ما غادروا حالتهم الطبيعية الافتراضية الطليقة من القانون ، والحرية الصادقة هى الحرية التى يظفر بها الفرد فى حدود المجتمع ، فهى ثمرة من ثمراته ،

مظهرها الخارجي القوانين المرعية ، ومظهرها الداخلي تلك الآداب التي يتلقاها الفرد من المجتمع ، فالدولة تطوّع للفرد حرية لا يظفر بها في غيرها ، وهي إنما تفعل ذلك لأن لها شخصية حقيقية و إرادة مستقلة ، وتمثيلها لرغبات أعضائها يكسبها إرادة عامة فوق كل إرادة ، و إرادة الفرد تسمو وتزداد نبلا باندماجها في تلك الإرادة العامة ، و يتبع ذلك أن أعمال الدولة المنبعثة عن تلك الإرادة العامة يلزم أن تكون على الدوام مسلمة من العيوب بريئة من الأخطاء لأنها تمثل خير ما في إرادات الأفراد .

وللدولة شخصية ، ولهذه الشخصية حقوقها التي تسمو فوق كل خلاف وتعلو على حقوق الأفراد المزعومة — وأقول المزعومة لأن الفرد بموجب هذه النظرية لا يمكن أن تكون له حقوق حقيقية متعارضة مع حقوق الدولة ، وذلك لأن حقوق الفرد الحقيقية ليست هي تلك الحقوق التي حملها معه عند دخوله المجتمع عقب انتهاء تلك الحالة الطبيعية الافتراضية الدابرة ، و إنما هي حقوق في العمل لتحقيق تلك الغايات التي تنزع إليها طبيعته التي كونها المجتمع وصقلها ، وهذبتها الدولة وسمت بها ، وهي طبيعة هو مدين بها للمجتمع والدولة ، ومن واجبه أن يقفها على خدمة الدولة .

وما دام الفرد يتلقى حقوقه وواجباته من الدولة فلا يمكن أن تكون له حقوق تتعارض مع حقوقها ، وهذه الفلسفة ترفض النظريات القائلة بوجود حقوق طبيعية ، وتنبذ فكرة العقد الاجتماعى ولا تؤمن بفكرة السيادة الشعبية

ولجميع هذه الاعتبارات ، و بناء على ما يمكن استنباطه من فكرة « الإرادة العامة » و « شخصية الدولة » يعتبر هجل الدولة مادة أخلاقية شاعرة بنفسها ، ويرى أن العلاقة التى تربط الفرد بالدولة فى كليتها الشاملة هى نفسها جزء من شخصية الفرد ، فهو نبت يدها وثمرة غرسها ، وهو من ثم لا يستطيع أن يعمل فى عزلة عنها ، ولا يمكن أن تنبعث له إرادة أو يتسق له أمل إلا بجزء من إرادة الدولة ونصيب من آمالها . ويرى بوزانكيه أن الفرد حتى فى ثورته وانتقاضه على الدولة إنما يثور بإرادة مستمدة من إرادة الدولة ، فالدولة فى حالة الثورة تعد منشقة على نفسها

وقوة الدولة المتسامية فوق الأفراد ، وما تطلبه من ولاء متصل وتضحيات مستمرة توسع شخصيات الأفراد وتنقيها من شوائب الأغراض الحقيرة ، والغايات المسفة ، وتنقل محور حياة الفرد من دائرة الأثرة الضيقة إلى ميدان الحياة العامة . والدولة أكبر

ممثل للآداب الاجتماعية ، وإن كان ذلك لا يستلزم أنها مقيدة في أعمالها باتباع شريعة الأخلاق ، والعلاقات الأخلاقية تقتضي وجود طرفين ، ولا يمكن أن يكون للدولة طرف آخر لأنها جماع الأحزاب

وفي وسع الدولة أن تسيطر على حياة الأفراد نظرياً في أيام السلم وعملياً في إبان الحرب ، وتوجههم الوجهة التي تريدها ، ولا سند من القانون لمصادمة أحكامها لأن الأفراد الذين تبسط عليهم سلطانها لا يختلفون عن الأفراد الذين يباشرون سير الأحوال وينتقلدون السلطة ، وأوامر الحكومة موحاة من الرغبات الحقيقية لهؤلاء الذين يطيعونها ، ويلبون رغباتها ، حتى عند ما يطيعونها رغم إرادتهم

والدولة هي التي تتصدى لحل المشكلات وتثبت المهمات ، ومن حقها أن تطلب إلى الأفراد أن يضعوا حياتهم رهن تصرفها وطوع يدها ، قال هجل « حالة الحرب تكشف عن قوة الدولة وتبين مدى سطوتها وعظم بطشها ، والوطن حينذاك هو القوة التي تقضي بفناء استقلال الأفراد »

وقد اقتفى أثر هجل في الإشادة بسيادة الدولة المطلقة بعض

المفكرين الألمان ، وتطوح فريق منهم تطوحا بعيداً ، وأسرف الإسراف كله ، وفى مقدمة المجلين فى هذا الميدان المؤرخ الألمانى المشهور تريتشكه والكاتب السياسى برناردى ، ومفكرو الانجليز على وجه الإجمال — رغم تأثر فريق منهم بهذه الفكرة — لم يقبلوا نظرية سيادة الدولة المطلقة بالحماسة والتطرف والمغالاة التى قبلها بها الألمان .

ونظرية سيادة الدولة المطلقة على ما يبدو بها من مظاهر التماسك الفكرى والاتساق المنطقى نظرية غير سليمة ولا مطابقة للواقع ، بل هى نظرية خطرة لأنها تمنح الحكومة المسوغات التى من شأنها أن تجعلها تنهج فى السياسة الخارجية منهجاً غير متردد لا يبالى سنن الأخلاق ولا أصول الآداب ، وقد تطرف بعض الغلاة من منكرى سيادة الدولة المطلقة حتى قالوا بعدم ضرورة وجود الدولة .

والعيب الواضح فى نظرية سيادة الدولة هو أن الدولة تبعاً لتلك النظرية تعتبر نفسها ممثلة للنوع الإنسانى بأسره ، وهو افتراض مناف للحقيقة ، وإذا كان للدولة السلطة التامة والقدرة الكاملة من حيث علاقتها بالأفراد الخاضعين لها فانه من الأمور

المسلم بها أن هذا الحق لا يمكن أن ينهض إلاّ على افتراض أن الدولة تمثل إرادات جميع الأفراد الذين تتكون منهم الدولة ، وليس هناك مايوحى إلى الفكر أن الدولة تمثل إرادات أفراد الدول الأخرى ، فهى من ثم غير قادرة على كل شىء ، وليست إرادتها إذن فوق كل إرادة ، وما دام ادعاء القدرة على كل شىء ، والسمو فوق كل إرادة يتخذ وسيلة لتبرير حق الدولة فى الانعتاق من الواجب الأدبى فانه يتبع ذلك أن هذا الانعتاق لا يمتد إلى العلاقات بين الدولة والدول الأخرى ، فليس هناك إذن ما يبرر خروج الدولة على الآداب فى معاملتها للغير من الدول. وإذا كانت قواعد الآداب مرعية فى علاقات الأفراد بعضهم ببعض ، فليس هناك ما يمنع العمل بمقتضاها فى علاقات الدول بعضها ببعض . وقد وجد السياسيون فى فكرة تحلل الدولة من اتباع شريعة الأخلاق خير سند لسياستهم الخارجية واستهانتهم بحقوق الدول الأخرى ، وقد كان اعتداء الألمان على حياد البلجيك فى سنة ١٩١٤ مثلاً عملياً لتلك الفلسفة ، وكذلك مهاجمة انجلترا لكوبنهاجن سنة ١٨٠٧ وتحطيمها الأسطول الدنماركى بحجة أن سلامة الدولة كانت تستلزم هذا الاعتداء .

ومع تسليمنا بأن الفرد فى المجتمع يتمكن من إنماء طبيعته ، وإظهار قدرته ، ويظفر بحريته ، لأن الرجل الشريد فى جزيرة نائية إن كان يملك حريته فإنما هى حرية مجردة سلبية ، لأنه — وإن كان فى وسعه أن يعمل كل شىء — ولكنه فى الحقيقة لا يستطيع أن يعمل شيئاً ، أقول إن تسليمنا بذلك لا يقتضى كون الحكومة قادرة على كل شىء ، ولا ينفى أن الدولة موجودة لأجل الفرد ، وأن الفرد لم يوجد لأجل الدولة وسعادة المجتمع ، وليس للدولة معنى إن لم تعمل على إسعاد الفرد ، لأن الدولة ليست غرضاً من أجل ذاتها ، وإذا سلمنا بذلك اتضح لنا ما ينطوى عليه مذهب سيادة الدولة المطلقة من مغالطة ووضع للأمور فى غير نصابها .

ويرى بعض أنصار نظرية سيادة الدولة أنه غير ميسور للدولة أن تبنى مجدها وعزها على أنقاض حياة الفرد أو أن تستبد به وتطغى عليه ، لأن مصلحة الدولة هى بذاتها مصلحة الفرد ، وإرادة الدولة حتى فى حالة الاستبداد والطغيان هى إرادة الفرد ، ولكنه دفاع غير مستقيم ، لأن الفصل فى قضية من القضايا لا يعد فصلا بمعرفة الفرد واتفاقه لمجرد أن القائمين بأمره أفراد فى المجتمع

الذى يشمله ، ونظرية السيادة المطلقة تناقض فكرة الحرية الشخصية ، لأنه عند ما ينشب أى خلاف بين الدولة والفرد فإنه يفترض مقدماً أن الدولة فى جانب الصواب ، وأن الفرد حقيق باللوم ، ولاسبيل له إلى رفع صوته وإسماع كلمته .

وتقدم المواصلات السريع فى العصر الحاضر قد أنمى العلاقات السياسية وزاد الروابط الاقتصادية والثقافية بين مختلف الأمم ، وهذه العوامل الجديدة فى الاجتماع الإنسانى قد أخذت ترسم الاتجاه إلى تنظيم شؤون العالم على أساس اقتصادى ينسخ النظام الحاضر القائم على الحدود الجغرافية ، وإذا سلمنا بأنه من اللازم أن يعرف الفرد أن هناك مصلحة أسمى من مصلحته ، وهى مصلحة المجتمع والدولة ، فليس هناك ما يمنع من السير بذلك إلى نهايته المنطقية والوقوف عند فكرة أن مصلحة النوع الإنسانى قاطبة فوق مصلحة الدولة . وكما أن إخلاص الفرد لأسرته أو لقبيلته قد اتسعت آفاقه وترامت حدوده وأصبح إخلاصاً للدولة فانه من المنظور أن يزداد اتساعاً وشمولا ويصبح إخلاصاً وولاءً لبنى الإنسان ، وليس هناك ما يثبت أن الدولة هى أقصى مرحلة من مراحل التدرج الاجتماعى . وتستمد الدولة قوتها من وجود

عادات وتقاليد مشتركة وبقاؤها رهن إلى حد كبير بالاحتفاظ بتلك العادات والتقاليد ، وسيكون لسهولة المواصلات ولتقوية الروابط بين الأمم أثرهما المحتوم فى تغيير تلك العادات والتقاليد ، ومع ضرورة الاحتفاظ بالدولة باعتبارها عاملاً أصيلا فى صيانة النظام واستتباب الأمن ، فإن العالم سيتجاوزها إلى تصور أسمى للدولية يضمن سلامة الدولة ووقايتها من الأخطار الطارئة والصدمات المباغتة كما ضمنت الحكومة سلامة الفرد واستنقذته من حالته الطبيعية غير المحتملة ولا المرضية ، وأمل الإنسانية فى العصر الحاضر معقود بتلك الغريزة التى أوحت المجتمع ، وساقت الفرد إلى الاجتماع بالفرد لتكوين القبيلة ، وقادت القبيلة إلى الاجتماع بسائر القبائل لتكوين الأمة ، وليس من المستنكر أن تسير سيرتها وتتابع خطواتها وتجمع بين الأمم فى ساحة الأممية الشاملة حيث تبطل فكرة الدولة المنطلقة من قيود الأخلاق والتى تجعل عصبة الأمم أمراً عديم الجدوى ضعيف الأثر .

طلائع الديكتاتورية

من علامات العصر الحاضر السياسية التى تستدعى التفكير ظهور الزعامات المطلقة فى مدى واسع وصور خلابة واستعلاؤها واستفحال شأنها ، وضمور المبادىء والنظريات وتراجعها لانشغال القوم بعبادة الزعيم ، والتفانى فى طاعته ، والاذعان التام لكلمته ، وكثير من أمم الحضارة تستمد وحيها فى العهد الأخير من الأفراد ، وتنهل من معين شخصيتهم ، وتأتمر بأوامرهم ، وتترسم خطواتهم ، وأكثرهم ينعمون بسلطة لم يحظ بمثلها أكاسرة الفرس ، وأباطرة الرومان فى الأزمنة القديمة ، ولم ينلها قياصرة الروس وسلاطين العثمانيين فى العهود المتأخرة ، وقد برز أكثر هؤلاء الزعماء من الخفاء فى صور غامضة وظروف ملتبسة يكاد يبدو فيها أثر الأسطورة وظل الخرافة ، ولقد كان للزعامات أثر كبير فى تكوين التاريخ وتشكيل الحوادث وتوجيه الأمم ، ولقد أَلّه اليونان الحكام والطغاة وخلعوا عليهم القداسة ، ووطدوا بذلك عروشهم وأبعدوا نفوذهم ، وورثت الدولة الرومانية ذلك التقليد عن اليونان ضمن ما اقتبسته من أساليبهم فى السياسة وطرائقهم فى التفكير ، وإنها لنكسة

غريبة أن ترتد الإنسانية فى القرن العشرين إلى هذا الأسلوب من الحكم المزرى بالكرامة الإنسانية من أكثر نواحيه ، والذى يقدم الدليل الناصع لمنكرى حركة التقدم وجمهرة الساخرين من النوع الإنسانى المستهزئين بمبادئه وأحلامه وتعلاته وأوهامه

فما هى الأسباب والعلل التى تأدت بالأمم المتحضرة إلى مثل هذه الحالة المحزنة والخاتمة الأليمة ؟ وكيف ارتضت أمم هى فى ذروة الذكاء وقمة الرقى أن تضع جهودها وموارد ها ومصائرها بين يدى فرد من الأفراد لا تؤمن نزواته ، ولا تتقى جمحاته ، مهما سمت مكانته ومهما كان حظه من البصيرة والرأى ؟ وكيف تضاءلت شخصيتها ، وفنيت ذاتيتها ، واستغرقها الزعيم فى الوقت الذى كشف فيه علم النفس الحديث عن أمراض العبقرية ، وعلل النفوس الخفية ، وأظهر ضرورة وجود رقابة لكبح شذوذ الأفراد ، ومعالجة أهوائهم ؟

أرى أن هناك أسباباً عامة مهدت السبيل لذلك وأسباباً خاصة متصلة بماضى حياة بعض الأمم وسالف تقاليدها ، ومرتبطة بمزاجها الخاص الذى تكون فى سير الدهر وعلى تعاقب الحوادث وتحت تأثير البيئة والموقع الجغرافى

ويرى بعض المفكرين الاجتماعيين أن فى طليعة الأسباب العامة تزايد عدد السكان ، وبخاصة فى المدن الكبيرة والحواضر المأهولة ، وتجمعهم فيها بعيدين عن الخلوات حيث لا يجدون مخرجاً لعواطفهم الجائشة وأشواقهم الفائرة ، وما يعتلج فى نفوسهم من النوازع ، فهم من ثم فى حاجة إلى خلق شىء يوجهون إليه فائض شعورهم ، ومكظوم ميولهم ، ومحتبس نشاطهم ، ويطلق القوى المتدفقة فى نفوسهم . ووجود الزعيم يتيح لهم هذه الفرصة الغالية ، وينفس عن نفوسهم المكروبة ، ويهيىء لقواهم المكنونة مخرجاً ، وإذا تكاثرت جموعه ، واشتدت حماسة أتباعه أصبح زعيما لشعب بأسره لا لحزب معين أو هيئة خاصة

وسبب آخر هام ، هو طغيان السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية فى العصور الحديثة ، ومحاولة تقليل العوامل الشخصية فى السياسة وإضعاف عنصرها ، فقد أثار الإفراط فى ذلك رد فعل قوى استدعى العودة إلى قوة الزعامة وسحر الشخصية ، ومضاء الفرد المجتمع العزيمة ، فقادة العصر الحاضر وزعماؤه هم مظهر من مظاهر العودة إلى تقليد قديم من تقاليد السياسة التنفيذية ، يقتضى أن ينفرد الفرد بالسلطة ويضطلع بالمسئولية ويواجه جلائل